

الرقابة القضائية والإفراج المشروط في العدالة الجنائية Probation and Parole in Criminal Justice



الرقابة القضائية **probation** والإفراج المشروط parole هما جزء فريد من نوعه في نظام العدالة الجنائية الأمريكي حيث يتم التوفيق فيه بين أهداف متناقضة وتوقعات تنافسية في مرجل دوامة السياسات. يرغب الأمريكيون بإيجاد حماية قصوى من الجريمة مع التأكيد على أن الجهود التي تُبذل في سبيل ذلك لا تمس الحقوق الدستورية الأصيلة. نحن نريد نظام يرهب المذنبين ويعطل كل ما هو ليس قانونياً، دون فرض ثمن باهظ لذلك (Dilulio, 1993). لذلك فإن كلاً من الرقابة القضائية والإفراج المشروط بمثابة طوق النجاة لموقف شديد الصعوبة الذي نواجهه في تحقيق هذه التوقعات التنافسية .

واقع العدالة الجنائية THE REALITY OF THE CRIMINAL JUSTICE

عندما يرتكب المجرم تحت الرقابة القضائية أو الإفراج المشروط جريمة خطيرة من شأنها أن تثير قدراً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام، تطفو حينها على الساحة بعض الأسئلة التي تتمحور حول سبب عدم إيداع هذا الشخص داخل السجن . إن قضية واحدة كفيلاً بأن تُحدث تغيرات من شأنها أن تجعل السياسات مثالية ولكن تطبيقها ضعيف. نظراً لوجود العديد من الأسباب المتعلقة بالعدالة (العقاب المناسب لكل جريمة)، أو التكلفة المادية (حيث إنه من المكلف جداً أن يُودع كل المجرمون في السجن لأجل غير مسمى)، فإن الكثير من المذنبين هم ليسوا

حقيقة مفتاحية KEY FACT

إن تكلفة السجن. وفي بعض الأحيان. ضغط الاكتظاظ يؤدي إلى زيادة برامج الباب الأمامي وبرامج الباب الخلفي

رهن الحبس، وأن ما يزيد على 90 % من المذنبين المسجونين يطلق سراحهم في نهاية المطاف. يمكن وضع الجناة المدانين قيد الرقابة القضائية؛ أو سجنهم ثم إطلاق سراحهم بعد قضاء كامل مدة محكوميتهم؛ أو وضعهم ضمن الإفراج المشروط أو أن يتم تسريحهم مبكراً ضمن الإشراف المجتمعي . إذا تم سن القوانين التي من شأنها الحد من الحكم بالرقابة القضائية أو زيادة طول مدة السجن من خلال الغاء الإفراج المشروط، على سبيل المثال، فلا بد من أن يكون هناك في المقابل زيادات في مساحة السجون حتى تستوعب النتائج. فكما يعلم أي متسوق أو موظف بقالة، فإنه لا يمكنك الحصول على 10 أرطال ضمن كيس يتسع لخمسة أرطال.

لقد أدت تكلفة الحبس وضغط الاكتظاظ، في بعض الأوقات، إلى وجود برامج الباب الأمامي front- door Programs من مثل العقوبات الوسيطة (العقوبات البديلة) intermediate punishments ، وبرامج الباب الخلفي back-door Programs من مثل سجون معسكر التدريب boot camp التي من شأنها أن تحمي الجناة من أن يصبحوا نزلاء سجون أو تطلق سراحهم مبكراً. وهكذا، على الرغم من أن هناك انخفاضاً ثابتاً في نسبة النزلاء المفرج عنهم من قبل لجان الإفراج المشروط في الفترة ما بين 1980 و 2005 ، إلا أن نسبة السجناء المطلق سراحهم من السجون إلى المجتمع قد زادت- بالرغم من بناء أكثر من (200) سجن وتعيين أكثر من مئة ألف موظف اصلاح إضافي (Glaze and Bonczar, 2006). ألغت فرجينيا، على سبيل المثال، اطلاق السراح بالإفراج المشروط عام 1995 وعدد الأشخاص تحت الرقابة (الحكم مع وقف التنفيذ) أكثر من الضعف (A "Forecast," 2007). على نحو مثير للاهتمام، كشفت دراسة عن النزلاء المطلق سراحهم في ولايات ألغت الإفراج المشروط أنهم قد قضوا في السجن مدة أقل بـ 7 شهور مقارنة مع النزلاء في الولايات التي تطبق الإفراج المشروط (Petersilia, 2000b). ما بين عام 1995 و 2005 كان هناك إتساق واضح بين عدد الأشخاص الذين يتم إيداعهم السجن وعدد من يتم وضعهم تحت الرقابة : كانت نسبة الزيادة في أعداد المودعين في السجون متماثلة مع نسبة الزيادة في أعداد الموضوعين تحت الرقابة (المحكومين مع وقف التنفيذ) (Glaze and Bonczar, 2006). لا زالت أمريكا تتقدم في العالم

حقيقة مفتاحية KEY FACT الغربي في نسبة أعداد مواطنيها المحكومين بالسجن بمعدل سجن ما يزيد عن 750 لكل 100,000 فرد بالغ ، بينما المعدل في إنجلترا حوالي 150 وفي ألمانيا أقل من 90: ومعدل اليابان أكثر من 60 فرد بقليل (Liptak, 2008).

إن الزيادة الهائلة في عدد منشآت السجون وتوسيع المنشآت الموجودة خلال الأعوام القليلة الماضية - بما يزيد على 30000 سرير - لم يكن لها تأثير كبير. في وقت واحد، يتم إيداع 35000 نزيل في السجون المحلية local jails بسبب عدم وجود أماكن في سجن الولاية state prison، كما أن العديد من السجون المحلية هي بموجب أمر المحكمة للحد من الاكتظاظ. خلال عقد من الزمان، كان الإنفاق على السجون هو البند الأسرع نمواً أو ثانياً أسرع نمواً لميزانيات الدولة (يتنافس مع التعليم). إن هذه الزيادة لم تكن نتيجة طبيعية لزيادة معدل الجريمة، ولكن "نتيجة لخيارات السياسة التي ترسل الأشخاص إلى السجن وتودعهم فيه طويلاً" (1: Pew Center on the States, 2009). على مدار ثلاثة عقود تقريباً، تعاملت العديد من الولايات مع منتهكي القانون بطريقتين: حبس الكثير منهم لفترات طويلة، وبناء المزيد من السجون لتوقيفهم. أما الآن فإن العديد من سلطات الحكم في هذه الولايات، وبسبب عدم المقدرة المالية وارتفاع تكاليف إدارة السجون، فقد ألغت تلك السياسات والممارسات" (Steinhauer, 2009:1)¹.

كما سوف نناقش في الفصول اللاحقة، فقد أصبح علاج/ تأهيل الجاني أمراً شائعاً ومألوفاً مرة أخرى (Byrne, 2009; Rosenfeld, 2009; Taxman, 2009).

إذا لم يكن الإفراج المشروط مطروحاً كخيار (حيث أن العديد من معظم الولايات التي قامت بإلغاء هئيات الإفراج المشروط)، إذن فإن السماح للنزلاء بحق اقتطاع مدة حسن السلوك بما قد يصل إلى نصف فترة سجنهم أو يزيد قليلاً هو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق؛ وهو الخيار الذي تبنته الولايات التي ابتعدت عن إصدار الأحكام غير النهائية. إلا أن، ما يطلق عليه قوانين الصدق في الأحكام-truth in-sentencing laws قد حددت هذا المنهج، وسمحت فقط بمنح

حقيقة مفتاحية KEY FACT صغيرة من وقت حسن السلوك- 10 أو 15 بالمائة فقط من مدة الحكم. لقد شرعت العديد من الولايات قوانين "الادانات الثلاثة" فأنت مؤبد three-strikes-and-you're out، التي تعني الحكم بالسجن مدى الحياة عند الادانة بالجريمة للمرة الثالثة (وأحياناً عند المرة الثانية). في عام 2003 ، أيدت المحكمة العليا دستورية قوانين "الضربات الثلاث" (three strikes, Ewing v. California, 538 U.S.11; Lockyer v. Andrade, 538 U.S.63).

1-New York has been an exception to this trend: In the past decade the state's prison population declined from about 71,500 in 1999 to about 60,000 in 2009.

في كاليفورنيا، يتضمن قانون "الضربات الثلاث" أشخاصاً يقضون عقوبة الحبس مدى الحياة لتكرار ثلاث سرقات، مثل سرقة هراوات جولف من متجر لبيع أدوات الجولف؛ وسرقة رافعة أرضية من شاحنة صغيرة؛ وسرقة فيديوهات أطفال من مخزن تجاري؛ وحياسة 0.03 غرام ميثافيتامين (Greenhouse, 2003; Moore, 2009a; Bazelon, 2010). في الوقت الذي يفنى فيه هؤلاء النزلاء - غير المطلق سراحهم - عمرهم في السجن (هناك ما يزيد على 8500 منهم في كاليفورنيا)، فإنهم يصبحون عبئاً مالياً ثقيلاً على الولاية: حيث تبلغ حوالي 12500 دولار سنوياً لكل مسجون فوق الخامسة والخمسون من العمر. وعلى مستوى وطني، هناك تقريباً 150000 نزيل يقضون عقوبة السجن مدى الحياة (S. Moore, 2009a). يحتاج الضعفاء - كبار السن والعجزة - أيواءً خاصاً، وتمريض ضمن منازل رعاية محاطة بسلك شائك.

في ظل غياب الإفراج عن طريق مجلس الإفراج المشروط، وعندما يحدث الأشخاص الموضوعين تحت الرقابة أو المفرج عنهم مبكراً اهتماماً اعلامياً سلبياً، فإن التشريعات الجديدة من شأنها أن تقلص من استخدام هذه الخطط، وضمن دائرة مفرغة، إما أن يتم توفير مباني سجون جديدة وتعيين كادر وظيفي جديد، أو أن يتم تطوير مخططات اضافية لتقليل الاكتظاظ في السجون وتحقيق شكل من أشكال التوازن. إن التخبط في مثل هذه المنهج نحو الجرائم والمجرمين لا يقابله أدنى اهتمام بمصير الأشخاص المفرج عنهم من السجون - حيث إنهم غير متعلمين، وغير مهرة، وعاطلين عن العمل، بل أصبحوا الآن أكثر قسوة من ذي قبل بفضل الخبرات التي مروا بها في وجودهم في السجن. هناك ما يزيد على 60% يخرجون من السجون بعمر أقل من 30 سنة؛ وحوالي 70% لم يكملوا تعليمهم الثانوي، وحوالي 40% غير قادرين على القراءة؛ وأكثر من 20% من المسجونين على ذمة جرائم مخدرات، ومعظم النزلاء لديهم سوابق في تعاطي المخدرات؛ وحوالي النصف قد نشأوا منذ صغرهم في عائلة ذات عائل واحد؛ والعديد منهم هم ضحايا الإهمال و/أو إساءة معاملة الأطفال. كما أن عودة هؤلاء الأشخاص إلى الجريمة والمخدرات هو ليس بالأمر المفاجئ، حيث أن عجلات العدالة الجنائية تستمر بالدوران، مولدة الحرارة ولكن دون شعاع النور.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى التركيز الشديد على التكلفة الباهظة للإنفاق على السجون. اكتشفت بعض الولايات التي شرعت قانون الإدانات الثلاث، مثل تكساس وكنيتاكي، منافذ قانونية تسمح لها بإطلاق سراح النزلاء مبكراً. أما الولايات التي لديها مجالس للإفراج المشروط فقد طلبوا منهم لزيادة عدد الإفراجات، في حين أن الولايات التي لا يوجد فيها هذه المجالس فهم يعملون على اصلاح قوانين الأحكام الخاصة بهم. في عام 2009، أغلقت ولاية ميتشجان 8 سجون ومعسكرات تدريب وبدأت في إطلاق سراح النزلاء حالما يصبحوا مؤهلين وجليدين للحصول على الإفراج المشروط (Davey, 2009).

منذ أوائل التسعينيات، ارتفع عدد النزلاء في سجن كاليفورنيا من 25 ألف إلى 150 ألف نزيل. تنفق الولاية 10 بليون دولار سنوياً على سجونها، ورفض الناخبون إلغاء قانون الإدانات الثلاث three strikes law الخاص بكاليفورنيا. طلب القاضي الفيدرالي من الولاية تخفيف وطأة الإزدحام في السجون، وفي

عام 2007 أعلن الحاكم آرولد شوارزنيجر حالة الطوارئ المشرع وشكل لجنة لمراجعة نظام الأحكام بكاليفورنيا. في نهاية هذه السنة صادق المشرع على برنامج إنشاء أكبر سجن انفرادي في تاريخ الأمة بقيمة- 8.3 بليون دولار- ووافق على إرسال 8000 نزيل إلى ولايات أخرى (Steinhauer, 2007). ثم حدثت الأزمة الاقتصادية عام 2009، فأمرت هيئة الخبراء القضائية الفيدرالية الثلاثية كاليفورنيا بتقليل عدد المسجونين - الذين بلغ عددهم 167 ألف في عام 2010 - بنسبة 27 بالمئة خلال سنتين بتقليل عدد المسجونين - الذين بلغ عددهم 167 ألف في عام 2010 - بنسبة 27 بالمئة خلال سنتين (Moore, 2009b; 2009d). استجابة منها لهذا الأمر، شرعت كاليفورنيا قانوناً يسمح بإطلاق سراح النزلاء "غير العنيفين nonviolent" بدون إشراف الإفراج المشروط (Archiboad, 2010).

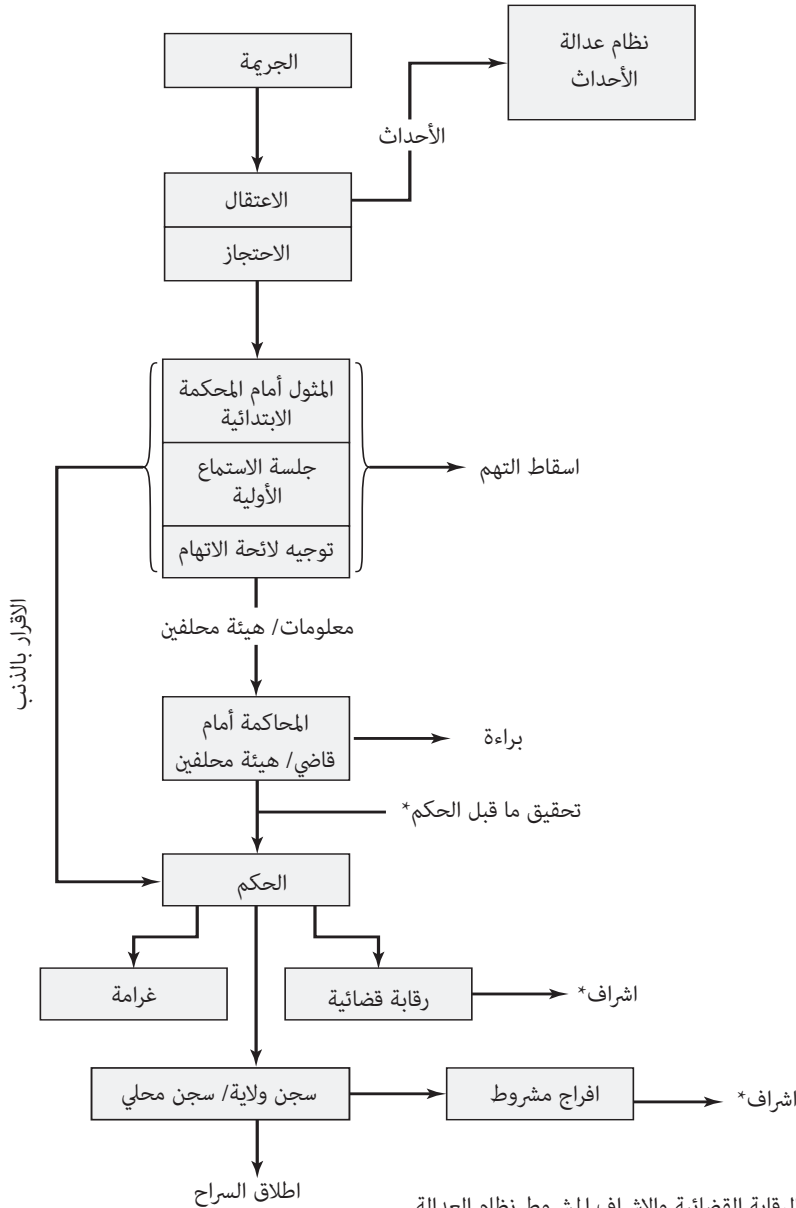
العدالة الجنائية في أمريكا CRIMINAL JUSTICE IN AMERICA

إن العدالة الجنائية في أمريكا هي ثمرة وجود عدم ثقة بالحكومة. السلطة مقسمة بين (الفيدرالية) المركزية وسلطات حكم الولاية، وتنتشر لأبعد من ذلك في كل مستوى سلطة، حيث يشترك فيها ثلاثة فروع- تنفيذية، وتشريعية، وقضائية- في نظام يمكن الإشارة إليه على أنه "فصل للسلطات separation of powers". في كل ولاية، تكون السلطة مشتركة بين إدارات الحكم على مستوى البلدية، ومستوى المقاطعة، ومستوى الولاية. ولهذا السبب، فإن العمل الشرطي بصورة أساسية هو اختصاص حكومة البلدية، في حين أن السجون المحلية jails تدار غالباً من قبل حكومة المقاطعة: ويدير حكام المقاطعات أكثر من 80 بالمئة من السجون المحلية على مستوى الدولة والتي يزيد على 3000 سجن محلي. قد يكون الوضع تحت الرقابة من اختصاص البلدية، المقاطعة، أو الولاية، في حين أن السجون وأنظمة الإفراج المشروط (في العادة) هي مسؤولية حكومة الولاية، على الرغم من أنه في بعض الولايات (مثل أيوا و أريجون) يكون الإشراف على الوضع تحت الرقابة والإفراج المشروط هو من اختصاص المقاطعة أو يُسند إلى جهة قضائية. كما يوجد هناك أيضاً نظام فيدرالي للعدالة الجنائية (شكل 1/1).

مثلما يدرك أولئك العاملون بالعدالة الجنائية، وجود نقص في التخطيط المشترك ووضع الميزانية، أو حتى في التشاور المنهجي المنظم، بين الوكالات المتنوعة المسؤولة عن العدالة الجنائية. النتيجة هي وجود نظام غير منظم system that is not systematic.

على الرغم من أن أجهزة العدالة الجنائية، التي يكون مدى أعضائها ما بين ضباط الشرطة إلى ضباط الإفراج المشروط، هي أجهزة مترابطة، إلا أنهم لا يشكلون نظاماً مرتباً، جملة وتفصيلاً، بحيث تؤدي أجزاءه لتكوين وحدة. وعلى الرغم من افتقار عمليات أجهزة العدالة الجنائية إلى أي مستوى معتبر من التنسيق فيما بينها، إلا أن كل جهاز يؤثر على الآخرين. تذهب حصة غير متناسبة من موازنة العدالة الجنائية (حوالي 42%) إلى الجهة التي تملك أكبر قدرًا من الرؤية والوضوح العام، وهي الشرطة (بالإضافة إلى ستة بالمائة إلى إنفاذ القانون الفيدرالي). يتلقى كل من المحاكم، والنيابة العامة،

ومحامي الدفاع العام الذي تعينهم المحكمة حوالي اثنين وعشرين بالمائة؛ تحظى الإصلاحات بحوالي 29 بالمائة من الموازنة. يتم تخصيص واحد بالمائة إلى مهام معينة بموضوعات متنوعة (إحصائيات وزارة العدل الأمريكية). كنتيجة لذلك، فإن الأشخاص الذين يتم جلبهم من قبل الشرطة هم أكثر مما يستطيع باقي النظام التعامل معهم بشكل كاف وملائم. فزيادة عدد ضباط الشرطة، وبالتالي العدد الإجمالي للاعتقالات، يضع مزيداً من الضغوط على باقي أجهزة نظام العدالة الجنائية.



* هذا يدخل ضباط الرقابة القضائية والإشراف المشروط نظام العدالة

شكل 1.1 الرقابة القضائية والإفراج المشروط في نظام العدالة الجنائية

نظرة فاحصة A CLOSER LOOK

فروع الحكومة	مستويات الحكومة
التنفيذي	فيدرالي
التشريعي	الولاية
القضائي	المقاطعة
	البلدية

بسبب حجم القضايا الكبير، يميل القضاة والنيابة العامة للتركيز على المعالجة السريعة للقضايا. إن هذا، بدوره، يشجع على وجود "اتفاق العدالة bargain justice"، الذي بشأنه لا يكون اتفاقاً ولا عدالة. عندما يكون هناك قصور في عدد العاملين في هيئة الوضع تحت المراقبة، يتجه القضاء حينها إلى إرسال القضايا الثانوية أو الهامشية إلى السجن بدلاً من استخدام الوضع تحت المراقبة. وعندما تعاني السجون من نقص التمويل ومن اكتظاظ والازدحام، فإن هذا يكون بمثابة ضغوط على هيئة الإفراج المشروط لكي تسرع في إطلاق سراح النزلاء، وبالتالي ائثال كاهل الإشراف على الإفراج المشروط، والذي أيضاً يعاني في العادة من قصور في عدد الموظفين. لقد قامت كثير من الولايات بإلغاء مجالسهم المتعلقة بالإفراج المشروط، وعلى الرغم من أن هذا قد يكون ذا مغزى سياسي، إلا أنه لا يستجيب لمشكلة اكتظاظ السجون. كلما تزايدت الضغوط على السجون، عادة ما تكون كنتيجة للأحكام القضائية والاعتبارات المالية، نجد مسؤولي السجن مجبرين على إطلاق سراح السجناء دون الإستفادة من نوع التحليلات التي يقدمها مجلس الإفراج المشروط في العادة. كما يمثل اكتظاظ السجون أيضاً ضغوطاً على النظام القضائي، حيث يتم وضع المزيد من الأشخاص على ذمة الوضع تحت الرقابة بما أن باب العدالة الجنائية مستمر في دورانه.

يرتبط كل من الوضع تحت الرقابة والإفراج المشروط بقطاعات معينة في نظام العدالة الجنائية، والعدالة الجنائية مرتبطة بنظام من القوانين يتم تنفيذها في معظم الأحيان ضد نوع معين من الجناة. يعكس القانون الحاجة إلى حماية الأشخاص، والممتلكات، والمعايير المتعلقة بأولئك الذين لديهم نفوذ سن التشريعات: حيث يعكس القانون الجنائي علاقات السلطة والنفوذ في المجتمع. وبالتالي، لا يتم حتى تعريف

حقيقة مفتاحية KEY FACT

يعكس القانون الجنائي علاقات السلطة والنفوذ في المجتمع.

حقيقة مفتاحية KEY FACT

تحظى الشرطة بحصة غير متناسبة من موازنة العدالة الجنائية. مما يشكل ضغطاً على باقي أجهزة النظام.

الأنشطة الضارة لأولئك الذين يتمتعون بالنفوذ والسلطة على أنها أنشطة إجرامية (على سبيل المثال الانتهاكات البيئية)، ولكن قد تشكل بدلاً من ذلك على أنها خطأ مدني (على سبيل المثال كارثة المدخرات والقروض في الثمانينيات قد كلفت دافعي الضرائب حوالي 124 بليون دولار)، أو قد يتلقى الجناة أموال دافعي الضرائب من الحكومة (على سبيل المثال الخطة الفيدرالية التي أنقذت البنوك ذات السلوك المتهور قد سهلت الكارثة الاقتصادية). عندما يتم تنفيذ القانون الجنائي، قد تمثل النتيجة فروعاً في السلطة؛ فعند تنفيذ الملاحقات القضائية في جرائم السطو، على سبيل المثال تكون العقوبات معتبرة وبليغة أكثر مما يكون عليه الحال في جرائم الشركات. وبالنسبة للجرائم التي يتم ارتكابها من قبل المؤسسات الكبيرة، غالباً ما تكون العقوبة الوحيدة عبارة عن تحذيرات، أحكام قضائية بالموافقة، أو غرامات صغيرة نسبياً. كما يشير عنوان الكتاب الذي كتبه جيفري ريمان (1998)، الأغنياء يزدادون ثراءً والفقراء لهم السجن.

نظرة فاحصة A CLOSER LOOK

الرجل الغني، الرجل الفقير، الرجل المجرم Rich Man, Poor Man, Criminal Man

لقد استمر عدم المساواة هذا بالزيادة والارتفاع (Andrews, 2003). لقد كشف تقرير مؤسسة كارينغ عام 1994 الذي تم مناقشته من قبل مجموعة من الأمريكيين البارزين وجود ملايين الأطفال المحرومين من الرعاية الصحية، ومحبة الإشراف، والتحفيز الفكري، وهم نتيجة لآباء طغى عليهم الفقر. يكون العديد من هؤلاء الأطفال معرضين لأشكال الإساءة للأطفال وغالباً ما يشهدون أفعالاً عشوائية من العنف (Chira, 1994). وهذا يعني أنهم على الأرجح سيصبحون أحداثاً منحرفين ومجرمين عند سن البلوغ (Widom, 1996; widom, Cathy S. and Michael G. Maxfield, 2002). سيكون هؤلاء الأطفال التجمع الذي يتلقى نظام العدالة الجنائية منه معظم موكله.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر طبقية من الناحية الاقتصادية بين البلدان الصناعية: " فعلى مدار ثلاثين عاماً ازدادت الفجوة ما بين أغنيى الأمريكيين وكل شخص آخر وأن مستوى عدم المساواة هو أعلى من أي دولة صناعية أخرى" (Stille, 2001:15). "تمتلك نسبة واحد بالمائة من أثرياء الأسر الأمريكية - التي تمتلك كل منها ثروة قدرها 2.3 مليون دولار- ما نسبته 40 بالمائة من ثروة الدولة. في الحد الآخر من أسفل السلم، فإن أعلى 20 بالمائة من الأمريكيين - وهي الأسر التي تمتلك ثروة تقدر بـ 180 ألف دولار أو أكثر، لديها أكثر من 80 بالمائة من ثروة الدولة، وهذا المؤشر هو أعلى من ذلك الموجود في الدول الصناعية الأخرى" (Badsher, 1995a:C4; Perez-Pena, 1997).

ما هي الجريمة؟ من هو المجرم؟ WHAT IS A CRIME? WHO IS A CRIMINAL?

ببساطة شديدة، الجريمة هي أي انتهاك للقانون الجنائي، والمجرم هو الشخص المدان بارتكاب جريمة. تثير هذه التعريفات تساؤلاً مهماً جداً: هل يعتبر الشخص الذي ينتهك القانون الجنائي "مجرماً" إذا لم يتم إلقاء القبض عليه أو إدانته؟ مع الأخذ في الاعتبار أن معظم الجرائم المبلغ عنها لا تنتهي بالاعتقال والإدانة. علاوة على ذلك، تبين مسوحات ضحايا الجريمة الوطنية National Crime

Victimization Surveys أن معظم الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها ببساطة. فهل نعتبر الموضوعين تحت الرقابة والمطلق سراحهم ضمن الإفراج المشروط والذين لم يتم القبض عليهم مرة ثانية قد تم إعادة تأهيلهم فعلاً، أم أنهم أصبحوا ناجحين أكثر في تفادي اكتشافهم؟ (أو هل أصبحت الشرطة إما فاسدة أو أقل مهارة؟) تعد القضية المتعلقة بالعود إلى الجريمة لمن هم تحت الرقابة والإفراج المشروط قضية حرجة وشائكة، ولذلك فإن الإجابة عن هذا السؤال لها دلالات ومضامين سياسية.

من المهم جداً في دراسة عملية الوضع تحت الرقابة والإفراج المشروط أن نأخذ بعين الاعتبار من هو بالفعل الذي يطلق عليه اسم مجرم، حيث إنهم غير ممثلين للسكان الأمريكيين. إن الرسم التشبيهي للمجرم المدان (في المتوسط) سيكشف أنه : (أكثر من 90 % منهم ذكور) في العادة صغير السن (أكثر من 40 % هم بسن أقل من 20 سنة، وأكثر من 70 % أقل من 30 سنة)، وأنه فقير وعلى الأغلب من جماعة أقلية. يتجمع مثل هؤلاء الأشخاص في أقسام معينة من المناطق الحضرية الأمريكية- مناطق تكون الشرطة متواجدة فيها بكثرة- مما يزيد من احتمالية اللقاء القبض عليهم واعتقالهم. يصبح الأشخاص الذين تم اللقاء القبض عليهم واعتقالهم جزءاً من السجلات الرسمية لوكالات إنفاذ القانون ("يصبحوا في العادة مشتبه بهم")، وهذا نفسه يجعلهم أكثر عرضة لمزيد من الاعتقالات في المستقبل، وهي حقيقة واقعية يجب أن يتعامل معها الموظفون العاملون في الرقابة والإفراج المشروط. إلا أنه، بمعدل جريمة واحدة فقط من بين أربع جرائم يتم اغلاقها بالاعتقال. إن النتيجة هي وجود سجون مملوءة ويعاد ملؤها بالمجرمين الأقل كفاءة والذين لديهم إدانات متعددة سابقة.

الاستجابات المبكرة للجريمة EARLY RESPONSES TO CRIME

تدرجت الاستجابات المبكرة للسلوك المنحرف من دفع الغرامات إلى إصدار الأحكام بالقتال، والنفي، والتعذيب حتى الموت. إن قانون الانتقام Lex talionis (العين بالعين)، هو نظام بدائي للقصاص والأخذ بالثأر، وقد ظهر وانتقل من جيل إلى جيل، حيث إن كل عائلة، وقبيلة، أو حتى المجتمع كان يسعى للحفاظ على وجوده الخاص بدون الرجوع إلى بنود قانونية مكتوبة. قبل حوالي 4000 سنة مضت، وضع حمورابي، ملك بابل، مجموعة من التشريعات تم نقشها على كتلة حجرية من الديوريت ارتفاعها حوالي ثمانية أقدام ومحيطها خمسة أقدام. على الرغم من إن هذه القوانين بشكلها المكتوب، قد أبقّت شرائعه على العرف القاسي لقانون القصاص- حيث أن العديد من الجرائم المنصوص عليها، بما فيها ارتكاب جرائم السرقة والتستر على عبد هارب، كانت عقوبتها الإعدام (Harper, 1904).

في وقت لاحق، تبنى العبرانيون مفهوم العين بالعين؛ ومع أنه، يشير إلى التعويض المالي لضحايا الجريمة والإهمال (لم يكن هناك تعويضاً عن القتل، التي كانت تستحق عقوبة الإعدام)، باستثناء "شهادة الزور false witness" حيث إنه في مثل هذه الحالة "فافعلوا به كما نوى أن يفعل بأخيه تنزعون الشر من وسطكم" سفر تثنية الإشتراع 19:19 (Deuteronomy 19:19). إذا لم يكن الجاني قادراً على دفع تعويض فكان يتم وضعه في الاستعباد القسري، فكان ذلك مقدمة لمفهوم الوضع تحت الرقابة. لم تكن فترة الإسترقاق تزيد عن 6 سنوات- حيث إنه لا بد أن حدوث إطلاق السراح في السنة السابعة- وكان يقع على السادة إلزامات تأهيلية ومسؤوليات تجاه التهم الموجه إليهم. (بموجب قانون حمورابي، "إذا لم يكن لدى السارق ما يدفعه فسيتم الحكم عليه بالاعدام" [Harper, 1904:13].)

لقد سخر الرومان من استخدام التعويض المالي في الجرائم الجنائية واستخدموا عقوبة الموت على نطاق واسع بطرق قد أصبحت محفورة في التاريخ. لقد أدى سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى وجود حالة ضعيفة من "سيادة القانون" في جميع أنحاء أوروبا. عندما تم استعادة القانون تدريجياً، أصبحت الغرامات والتعويضات جزءاً مهماً من أشكال العقاب، حيث أن الملوك كانوا يحاولون تعزيز قواتهم العسكرية. إلا أنه عندما يكون المجرمون غير قادرين على الدفع، فقد كان يتم إستعبادهم أو إخضاعهم لعمليات تشويه الأعضاء أو الموت. إن استخدام التعويض والغرامات، هو قضية موازية في العدالة الجنائية المعاصرة، وهو ما سيتم مناقشته في الفصل الثالث والفصل الحادي عشر.

لقد انتشرت وازدهرت الاحكام بالتصارع combat أيضاً، وذلك يرجع جزئياً لسبب صعوبة اثبات الإدعاءات الجنائية. مع انتشار المسيحية، فقد اقتصر الحكم بالتصارع على إتهامات خاصة، في حين أن الجرائم التي يتم محاكمتها من قبل النخبة يكون فيها الحكم بالخضوع لاختبار التعذيب ordeal، تلبية لنداء السلطة الآلهية. حيث أن المدعى عليه المتهم الذي يجتاز الاختبار (على سبيل المثال، كأن يعبر مساحة من النار) كان يحكم له بالبراءة. أما المتهم الذي لا ينجح في الاختبار يتلقى العقاب بشكل فوري. لقد تم استبدال المحاكمة باختبار التعذيب تدريجياً بعملية تسمى التبرئة compurgation (تبرئة القانون wager of law): حيث يطلب من المتهم جمع 12 شخصاً من ذوي السمعة الحسنة والذين يحلفون على براءة المتهم. لقد كان الاعتقاد السائد أن الأشخاص من ذوي السمعة الحسنة، لن يحلفوا يميناً كاذباً وزوراً وذلك لخوفهم من العقاب الإلهي. تطورت عملية التبرئة compurgation في نهاية المطاف إلى الشهادة تحت القسم القانوني والمحاكمة أمام هيئة محلفين (Vold abd Bernard, 1986). على مدى العصور الوسطى في أوروبا، كان هناك استخدام مفرط للتعذيب كوسيلة للحصول على الاعترافات، وغالباً ما كانت عمليات الإعدام العلنية مترافقة بالتعذيب، والسليخ، أو استخدام أدوات التخليج كنوع من التعذيب.

على الرغم من تحذيرات الكتاب المقدس- " لا يحق لك الوجوه في القضاء؛ عليكم أن تسمعوا للصغير كالكبير على حد سواء" (سفر التثنية) (Deuteronomy 1:17) لقرون طويلة فقد وجد اختلاف في الإسلام المتبع في إيقاع العقوبة، فمع الأغنياء وذوى النفوذ كان العقاب ضئيلاً أو لا عقاب أصلاً في الجرائم التي لو ارتكبتها أناس أقل حظاً كان نصيبهم التعذيب والموت .

الكلاسيكية CLASSICALISM

لقد تم تحدي الممارسات المختلفة في فرض العدالة في القرن الثامن عشر بالقوة مع ظهور المدرسة الكلاسيكية. تعد المدرسة الكلاسيكية classicalism نتاجاً لعصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر (الذي يشار إليه أحياناً بأنه "عصر العقلانية Age of Reason") والتي رفض أتباعها التفسيرات الدينية والروحية للسلوك الإجرامي. خلال هذه الفترة، طرح الفلاسفة أمثال مونتيسكي (1689-1735)، وفولتير (1694-1778) آراءهم ضد القانون الجزائي الفرنسي French penal code والعقوبات غير الإنسانية وغير العادلة. نادى كل من جين روسو (1712-1778) و سيزار بكاريا (1738-1794) بوجود مفهوم أساسي للعدالة مبني على المساواة. ففي الوقت الذي كانت فيه القوانين وعملية تطبيقها وانفاذها تتسم بعدم العدالة والتفاوت في المعاملة وغالباً ما كانت العقوبات قاسية، فقد طالبا بعدالة مبنية على المساواة وعقاب إنساني يتناسب مع الجرم المرتكب. لقد كان لهذه العقيدة الثورية _المساواة _ تأثيراً كبيراً على الثورة الأمريكية، وذلك بإعلانها أن " كل الناس قد خلقوا متساويين all men are created equal"، وكذلك الأمر على الثورة الفرنسية، التي شرع المجلس الوطني فيها "إعلان حقوق

الإنسان والمواطن" (1798)، والذي أكد على المساواة بين جميع المواطنين. يمكن أن نجد جذور هذه الفلسفة القانونية والسياسية في مفهوم العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية.

حقيقة مفتاحية KEY FACT

ترى الكلاسيكية أن السلوك الإنساني مبنياً على الإرادة الحرة. وهو مفهوم في القانون يعني القصد الجرمي mens rea.

العقد الاجتماعي social contract هو حالة افتراضية لإدارة

الشؤون ما بين الدولة والمواطنين، حيث يوافق كل شخص على

اتفاق، والشرط الأساسي لهذا العقد، هو أن كل البشر قد خلقوا متساويين، وشروط القانون ثابتة على الكل وتطبق على الكل: "بحيث يرسي العقد الاجتماعي هذا مبدأ المساواة بين المواطنين، فيتحمل كل شخص يخضع للعقد نفس القوانين التي تطبق على الآخرين ويتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون" (Rousseau[1762], 1954:45). ووفقاً لفكر المدرسة الكلاسيكية، فإن الإنسان حر بطبيعته، ويمتلك كل الحقوق الطبيعية، وهو الأساس الفلسفي للتعديلات العشرة في دستور الولايات المتحدة، لائحة حقوق الإنسان the Bill of Rights. وطبقاً لما جاء به جون لوك (1632-1704)، فإن البشر أحرار بطبيعتهم، ومتساوون، ومستقلون، ولا يمكن إخضاع أي شخص لسلطة الآخر السياسية